



رجلنا في دمشق: عندما فتحت سوريا

غرف تعذيبها وجلاديتها لوكالة المخابرات المركزية (CIA)

لهيئة التحرير



رجلنا في دمشق: عندما فتحت سوريا غرف تعذيبها وجلاديتها لوكالة المخابرات المركزية (CIA)

جيفري سانت كلير¹
ترجمة: هيئة التحرير

على سبيل التقديم..

هذه المادة المنشورة على موقع counterpunch، والمقتبسة من كتاب "السرقة الكبرى للبينتاغون: حكايات عن الفساد والاستغلال في الحرب على الإرهاب"، الصادر في العام 2005، تشرح جانباً من السياسة المظلمة لوكالة المخابرات المركزية (CIA)، من خلال برامج "التسليم الاستثنائي" و"التعذيب بالوكالة"، والكيفيات التي كانت تغطّي بها على هذه الممارسات من خلال الشركات الوهمية، والسجون السرية.

بالإضافة إلى ذلك تشرح المادة التسويغ القانوني الذي جادلت به إدارة بوش لانتهاج التعذيب ونزع الإنسانية عن معتقليها المتهمين بالإرهاب. سقوط نظام بشار الأسد، مناسبة مهمة لإعادة نشر بعض الحقائق حول تعاون النظام السابق مع الـ (CIA)، وذلك بنشر واحدة من قصص المعتقلين الذين سلمتهم الـ (CIA) للمخابرات السورية لتعذيبهم. والحاصل أنّ هذا التعاون لم يكن ليضمن لنظام بشار الأسد البقاء.

هيئة التحرير

¹ المادة بلغتها الأصلية منشورة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2024 على موقع counterpunch، بعنوان: Our Man in Damascus: Grand Theft Pentagon: Tales of Corruption and Profiteering in the War on Terror (السرقة الكبرى للبينتاغون: حكايات عن الفساد والاستغلال في الحرب على الإرهاب) <https://www.counterpunch.org/2024/12/12/our-man-in-damascus-when-syria-deployed-its-torture-chambers-and-torturers-for-the-cia>

بينما كان بشار الأسد قد فرّ من دمشق إلى واحدة من أجنحته الفاخرة العشرين في روسيا (تُقدّر قيمتها بـ 30 مليون دولار)، يجدر التذكير بفترة ليست بالبعيدة، عندما كان الأسد على علاقات أكثر وُدًا مع النظام الأمريكي وفتح زنازينه لوكالة المخابرات المركزية (CIA) لتعذيب واستجواب أشخاص تعساء الحظ، مثل **ماهر عرار**، الذين جرى اعتقالهم بوحشية في إطار "الحرب على الإرهاب". هذه "الخدمات القاتمة" للإمبراطورية لم تُكسب نظام الأسد أيّ امتيازات دائمة من الولايات المتحدة، بل أكسبته عداً مستمراً من كثيرين في العالم العربي. هذا المقال مقتبس من كتابي "**السرقة الكبرى للبنتاغون: حكايات عن الفساد والاستغلال في الحرب على الإرهاب**".

طائرة نفاثة أنيقة من طراز **Gulfstream V** تحمل رقم الذيل **N379P** سجّلت أميالاً دولية أكثر من معظم طائرات الركاب. منذ تشرين الأول / أكتوبر 2001، شوهدت هذه الطائرة في بعض أكثر المطارات غرابة وخطورة في العالم: **طشقند في أوزبكستان، وكراتشي في باكستان، وباكو في أذربيجان، وبغداد في العراق، والرباط في المغرب**. كما هبطت كثيراً في مطار **دالاس الدولي** خارج واشنطن العاصمة، وحصلت على إذن للهبوط في القواعد الجوية العسكرية الأمريكية في **اسكتلندا، وقبرص، وفرانكفورت بألمانيا**. لاحظ مراقبون حول العالم رجالاً مقيّدي الأيدي ومعضوبي الأعين يُنقلون من وإلى هذه الطائرة.

كانت الطائرة مملوكة لشركة تُدعى "**بايارد ماركتينغ (Bayard Marketing)**"، ومقرها في **بورتلاند، أوريغون**. وفقاً لسجلات إدارة الطيران الفيدرالية (FAA)، كان المسؤول

الوحيد المسجّل في الشركة شخص يُدعى ليونارد تي. بايارد. لم تكن هناك أي معلومات اتصال متاحة عن بايارد. في الواقع، لا يوجد أي سجلّ علنيّ لوجود هذا الشخص على الإطلاق: لا عنوان سكني، ولا أرقام هواتف، لا شيء.

في الحقيقة، كانت "بايارد ماركتينغ" مجرد شركة وهمية، وليونارد بايارد هو هوية مزيفة. كلاهما أنشئ من قبل وكالة المخابرات المركزية (CIA) لإخفاء عملية أطلقت بعد هجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001 لاختطاف المشتبه في كونهم إرهابيين ونقلهم إلى حكومات أجنبية حيث يمكن استجوابهم باستخدام أساليب مُحَرّمة في الولايات المتحدة - أي التعذيب، وأحياناً القتل.

"بايارد ماركتينغ" كانت واحدة من خمس أو ست شركات واجهة استخدمتها وكالة المخابرات المركزية (CIA) لإخفاء دورها في عمليات "التسليم الاستثنائي" (وهو المصطلح المتعارف عليه لهذا الإجراء) للمشتبه في كونهم إرهابيين.

في هذه الحالة، لم يكن حرص وكالة المخابرات المركزية على إبقاء البرنامج سرّاً نابغاً من الحاجة إلى حمايته من القاعدة أو قوى معادية أخرى، بل من انكشافه أمام الرأي العام. إن تسليم المعتقلين بغرض التعذيب يُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الأمريكي.

لسوء حظ وكالة المخابرات المركزية (CIA)، كانت الطائرة وحمولتها البشرية بمثابة سرّ مفتوح منذ أوائل عام 2002، عندما بدأ مراقبون في المطارات الدولية بملاحظة وصولها ومغادرتها بانتظام، غالباً في الليل، من القواعد الجوية العسكرية الممتدة من الأردن إلى إندونيسيا.

مثال سيئ السمعة: قصة ماهر عرار

في 26 أيلول / سبتمبر 2002، اعتُقل ماهر عرار، المهندس الكندي المولود في سوريا، من قبل مسؤولي الاستخبارات الأمريكية في مطار جون إف كينيدي بنيويورك بينما كان يُبدّل رحلاته. كان عرار وعائلته عائدتين إلى كندا من عطلة في تونس.

احتُجز عرار في زنزانية فدرالية لمدة 13 يوماً، حيث جرى استجوابه حول رجل تعتقد الاستخبارات الأمريكية أنه مرتبط بتنظيم القاعدة. أخبر عرار محتجزه أنه لم يلتق قط بالشخص المعني، رغم أنه عمل مع شقيقه في مشروع بناء.

ثم، وفي إحدى الليالي، جاء ضابطان بملابس مدنية إلى زنزانتة، ووضعوا غطاءً على رأسه، وقيدا يديه بأصفاة بلاستيكية، وربطوا قدميه بأغلال حديدية. نُقل عرار من السجن الفدرالي إلى المطار، حيث وُضع على متن طائرة من طراز غلف ستريم V.

حلقت الطائرة إلى واشنطن العاصمة، ثم إلى بورتلاند، مين. توقفت مرة في روما قبل أن تهبط في عمان، الأردن. خلال الرحلة، يتذكر عرار سماعه الطيارين وأفراد الطاقم وهم يشيرون إلى أنفسهم بأنهم جزء من "وحدة الإزالة الخاصة" (Special Removal Unit).

احتُجز عرار في زنزانية في عمان لمدة 10 ساعات. توصل إلى محتجزه أن يطلقوا سراحه أو يسمحوا له بالتحدث مع محام. رفضوا طلبه. وُضع في شاحنة ونُقل عبر الحدود إلى سوريا، حيث سلّم إلى وحدة الشرطة السرية.

نُقل عرار إلى زنزانة مظلمة تحت الأرض، وبمجرد وصوله، بدأ محققوه بضربه بأسلاك البطاريات. استمرت عمليات الضرب والتعذيب يوماً بعد يوم.

بعد عام، أُطلق سراح ماهر عرار من قبل السلطات السورية بناءً على طلب من الحكومة الكندية. لم تُوجّه إليه أي تهمة بارتكاب جريمة. كانت وكالة المخابرات المركزية (CIA) قد أمرت باعتقاله واستجوابه وتعذيبه. لم يتلقَ عرار أي اعتذار حتى اليوم.

يُعد عرار واحداً من ما لا يقل عن 150 شخصاً اختطفتهم وكالة المخابرات المركزية (CIA) ونقلتهم إلى دول أخرى في إطار برنامج سري يُعرف باسم "التسليم الاستثنائي" (Extraordinary Rendition).

في حين انتهى المطاف بعرار في سوريا، ظل محتجزون آخرون في الأردن، حيث تدير وكالة المخابرات المركزية "سجناً سرياً" لاحتجاز واستجواب وتعذيب بعض كبار قادة القاعدة الذين أُلقي القبض عليهم من قبل القوات الأمريكية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفقاً لمقال نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، نُقلَ 11 من كبار قادة القاعدة إلى سجن الجفر في صحراء الأردن الجنوبية، حيث جرى استجوابهم وتعذيبهم. ومن بين هؤلاء المعتقلين:

- أبو زبيدة
- رضوان عصام الدين
- خالد شيخ محمد

تم القبض على خالد شيخ محمد، المشتبه في كونه العقل المدبر لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، في باكستان في آذار/ مارس 2003. نُقل في البداية إلى قاعدة أمريكية في أفغانستان للاستجواب، ثم أُرسِل إلى السجن في الأردن، حيث تعرض لمجموعة متنوعة من أساليب التعذيب، بما في ذلك تقنية "الإيهام بالغرق" الشهيرة. في هذه الطريقة، تُقيد الضحية بإحكام على لوح خشبي ثم تُغمر في ماء مثلج حتى تُوشك على الاختناق.

كانت طريقة "الإيهام بالغرق" واحدة من عدة أساليب تعذيب أُقرت بموجب أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش في شباط/ فبراير 2002. وقد أعفى هذا الأمر وكالة CIA من الامتثال لقواعد اتفاقيات جنيف. جرى تمديد هذا الإعفاء بعد سبعة أشهر بموجب مذكرة صادرة في آب/ أغسطس 2002 ووقّعها مساعد المدعي العام جاي إس. بايبي (وكتبها أساساً نائبه جون يو).

دعت مذكرة "بايبي" إلى استمرار أساليب استجواب وكالة المخابرات المركزية (CIA)، بما في ذلك "التسليم الاستثنائي"، واعتبرت الأساليب القسرية الجسدية والنفسية قانونية طالما أنها لا تسبب ألماً يعادل "الألم الناتج عن إصابات جسدية خطيرة، مثل فشل الأعضاء، أو ضعف في وظائف الجسم، أو حتى الموت."

يُعد السجن في الأردن واحداً فقط من 24 مركز اعتقال واستجواب سري تديرها وكالة المخابرات المركزية (CIA) حول العالم. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch)، فإنّ "ما لا يقل عن نصف هذه المراكز تعمل في سرية تامة".

قصة الطائرة غلف ستريم V: الشركات الوهمية وبرنامج التسليم الاستثنائي

في الأصل، كانت الطائرة غلف ستريم V التي نقلت ماهر عرار إلى عمان مملوكة لشركة تُدعى "Premier Executive Transport Services, Inc"، وهي شركة مقرها في ديدهام، ماساتشوستس. كشف تحقيق أجرته الصحفية دانا بريست من واشنطن بوست أن الوثائق الرسمية للشركة تضمنت قائمة بأسماء الضباط التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الذين، حسب تعبير بريست، "موجودون فقط على الورق".

الأسماء المذكورة، مثل:

- براين دايس (Bryan Dyess)
 - ستيفن كينت (Steven Kent)
 - تيموثي سبيرلينغ (Timothy Sperling)
 - أودري تايلور (Audrey Tailor)
- جرى إصدار أرقام ضمان اجتماعي جديدة لهم، وكانت عناوينهم تقتصر على صناديق بريدية.

تقع هذه الصناديق البريدية في:

- أرلينغتون، فيرجينيا
- أوكتون، ماريلاند

• شيفي تشيس، ماريلاند

• واشنطن العاصمة

خلال السنوات القليلة الماضية، سُجِّلت هذه الصناديق البريدية نفسها بأسماء 325 اسماً وهمياً آخر، بالإضافة إلى شركة تُدعى "Executive Support OFC"، وهي أيضاً واجهة لوكالة المخابرات المركزية (CIA).

التبرير القانوني للتعذيب: رؤية جون يو

لم تحاول إدارة جورج بوش جاهداً الحفاظ على سرية برنامج "التعذيب بالوكالة". كان ذلك لأن محامي التعذيب في الإدارة، مثل جون يو (John Yoo)، نائب المستشار القانوني السابق لـ ألبرتو غونزاليس، وأستاذ القانون حالياً في جامعة بيركلي، جادلوا بأن الإدارة حرة في انتهاك القوانين الدولية والمحلية في سعيها وراء المشتبه في كونهم إرهابيين.

أثناء عمله مع إدارة بوش، كتب جون يو مذكرة قانونية وضعت الإطار القانوني لبرنامج التسليم الاستثنائي. جادل يو بأن الولايات المتحدة ليست ملزمة باتفاقيات جنيف (أو أي قوانين أمريكية تحظر التعذيب) في سعيها وراء أعضاء القاعدة أو جنود طالبان لأن أفغانستان كانت "دولة فاشلة"، ومن ثمّ لا تخضع للحماية بموجب قوانين مكافحة التعذيب.

صُنّف المعتقلون ضمن فئة جديدة أطلق عليها اسم: "المقاتلون الأعداء غير الشرعيين" (Illegal Enemy Combatants)، وهو تصنيف قانوني جديد يعاملهم على أنهم "أقل من البشر"، ويحرمهم من جميع الحقوق الإنسانية الأساسية.

رؤية يو حول القوانين والتعذيب

قال جون يو: "لماذا من الصعب على الناس أن يفهموا أن هناك سلوكيات لا يغطيها النظام القانوني؟"

وأضاف: "تاريخياً، كان هناك أناس سيئون للغاية لدرجة أنهم لم يستحقوا الحماية بموجب القوانين. لم تكن هناك أحكام خاصة بمحاكمتهم أو سجنهم. إذا كنت مقاتلاً غير شرعي، فأنت لا تستحق الحماية بموجب قوانين الحرب."

ولكن، في غياب المحاكمة، من يقرر ما إذا كان المعتقلون "مقاتلين غير شرعيين" أو حتى "مقاتلين" أصلاً؟

سلطة الرئيس المطلقة حسب يو

بصورة أكثر جرأة، جادل جون يو بأن إدارة بوش كانت حرة في تجاهل القوانين الأمريكية المناهضة للتعذيب. قال يو: "ليس لدى الكونغرس سلطة تقييد يد الرئيس فيما يتعلق باستخدام التعذيب وسيلة للاستجواب. هذا هو جوهر وظيفة القائد الأعلى للقوات المسلحة. لا يمكن للكونغرس منع الرئيس من إصدار أوامر بالتعذيب."

وأضاف "إذا كان لدى الكونغرس مشكلة مع تجاوز بوش للقوانين، فالحل بسيط: العزل."

كما أشار إلى أن الشعب الأمريكي كانت لديه فرصة لرفض برنامج الاحتجاز والتعذيب في الانتخابات، لكنه بدلاً من ذلك أيّده. قال يو لمجلة "نيويورك": "المسألة انتهت. لقد أجري الاستفتاء الشعبي عليها."

ديك تشيني والضوء الأخضر للتعذيب والاختطاف

كما هو الحال في العديد من القرارات خلال إدارة جورج بوش، يبدو أن ديك تشيني نفسه هو من أعطى الضوء الأخضر لسيناريو الاختطاف والتعذيب.

حتى أن تشيني ألمح علناً إلى أن إدارة بوش ستتعامل بقسوة ووحشية مع المشتبه في كونهم إرهابيين.

خلال مقابلة في برنامج "Meet the Press" بعد أسبوع واحد من هجمات مركز التجارة العالمي والبنتاغون، قال تشيني إن الإدارة لن تُقيّد نفسها بالأساليب التقليدية في ملاحقة المشتبه في تورطهم بالإرهاب.

قال تشيني: "الكثير مما يجب القيام به هنا سيتعين القيام به بهدوء، دون أي نقاش، باستخدام المصادر والأساليب المتاحة لوكالات الاستخبارات لدينا، إذا أردنا النجاح."

وأضاف: "هذا هو العالم الذي يعمل فيه هؤلاء الأشخاص. لذلك، سيكون من الضروري بالنسبة لنا استخدام أي وسيلة متاحة لدينا، أساساً، لتحقيق هدفنا. قد نضطر إلى العمل، نوعاً ما، من خلال الجانب المظلم." مرحباً بكم في العصور المظلمة.